

قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990-2018 Measurement and Analysis of Total Local Production Effect on Investment Spending in Iraq from 1990-2018

م.م حسام الدين طه، مديرة تربية ديالى، العراق. البريد الإلكتروني: hassamtaha744@gmail.com
حسن زيدان خلف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق. البريد الإلكتروني: Hassanzidan1992@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2021/6/5 تاريخ قبول البحث: 2021/7/2 المجلد: 3 العدد: 2

المخلص:

يعد الاستثمار من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، وذلك لأن حجم الاستثمار يحدد حجم الإنتاج والدخل من ثم معدل النمو الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك يحاول هذا البحث قياس دالة الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 باستعمال نموذج ARDL وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة بان هناك وعلاقة توازنه طويلة الاجل بين الدخل والانفاق الاستثماري وان الانفاق الاستثماري يعتمد بشكل كبير على الدخل أي أن العلاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والدخل وبلغ الميل الحدي للاستثمار 0.13.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، النموذج القياسي

Abstract

Investment is one of the important economic activities that occupies fundamental place in the priorities of economic studies because the size of investment determines the volume of production and income and then the rate of economic growth and contributes to pushing the wheel of economic growth, so this research tries to measure the function of investment spending in the Iraqi economy during the extended period From 1990-2018, using the ARDL model, the results of this study showed that there is a long-term equilibrium relationship between income and investment spending and that investment spending depends largely on income, meaning that the relationship between investment spending and income is positive, and the marginal propensity to invest is 0.13.

Keywords: Investment, gross domestic product, the standard model

المقدمة:

يعد الاستثمار واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور أساسي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والاستهلاك والادخار والتمويل والبطالة والتضخم وغيرها من المتغيرات، لذلك يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي وكذلك يساهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات الفنية الحديثة لذلك يمكن القول ان من اهم أسباب تلكا عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها العراق يعود الى غياب أو ضعف الاستثمار.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان أثر الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول ظاهرة تعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية، كما انها ضرورية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: ان تدهور الوضع الامني وعدم توفر البيئة الاقتصادية الملائمة ادت الى انخفاض الميل الحدي للاستثمار وعدم الوصول الى مستوى الطموح.

حدود البحث: الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: 1990-2018.

أسلوب البحث: يجمع البحث بين الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الحقائق الاقتصادية التي احتواها البحث، وكذلك الأسلوب الكمي في بناء النماذج القياسية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اما المبحث الثالث تناول تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الاول: الإطار النظري للأنفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي

اولاً: الانفاق الاستثماري:

يعتبر الانفاق الاستثماري مكون رئيسي للطلب الكلي، ورغم أن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الطلب الكلي إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل، ويحتل الاستثمار بشكل عام نسبه كبيرة من الطلب الكلي لأي اقتصاد (الافندي 201، 69)، و يعرف الاستثمار بأنه الإضافات على السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الأولية وآلات والمعدات والمكانن والمباني وغيرها من الأمور المستخدمة في عملية الإنتاج التي تشكل جزءاً من الثروة الوطنية والتي تشكل مجموعها الإضافات الصافية الى خزائن راس المال الحقيقي في البلاد أو ويمكن تعريف الاستثمار بأنه الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي بمعنى أنه الانفاق الذي يؤدي إلى اضافات جديدة في الاقتصاد القومي من شركات ومصانع ومباني وأسهم وسندات ... الخ. (الوادى، 2013، 47). ويتكون الاستثمار من ثلاثة اجزاء فرعية أهمها الاستثمار في راس المال الثابت ويتكون من بناء المصانع والشركات والتجهيزات الجديدة (السلع الرسالية)، والجزء الثاني في المباني والعقارات، اما الجزء الاخير هو الاستثمار في المخزون، أي التغيير في المخزون في منشآت الاعمال المختلفة سواء كان موجبا ام سالبا، وغالبا ما يتم التفرقة بين الاستثمار الاجمالي (Gross) والاستثمار الصافي (Net) فالاستثمار الاجمالي يتضمن اقساط الاهلاك الرسالي بينما في الاستثمار الصافي يتم خصم هذه الإهلاكات. (مندور ، 2004، 12).

وتعني الوضع الاقتصادي المستقبلي، فإذا كانت هذه التوقعات إيجابية أو متفائلة فإن الاستثمارات ستتجه إلى التزايد، أما في حالة توقع حدوث ركود اقتصادي أو أوضاع سياسية وأمنية سلبية فإن الكثير من المستثمرين سيجمعون عن الاستثمار (الداغر ، 2018، 50).

ثانياً: العوامل المؤثرة في الانفاق الاستثماري:

ان انخفاض الانفاق الاستثماري عند أي مستوى سينقل منحني الطلب الكلي (AD) نحو اليسار، وعند زيادة الانفاق الاستثماري سينتقل منحني الطلب الكلي (AD) الى اليمين، وان الانفاق الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة والعائد المتوقع من الاستثمار ويتضمن: (معله، 85، 2017).

- 1- سعر الفائدة:** عند زيادة سعر الفائدة مع ثبات العوامل الاخرى سيقبل من الانفاق الاستثماري وذلك بسبب العلاقة العكسية ما بين سعر الفائدة والاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، كذلك أن التغيير في عرض النقد له تأثير على حجم الاستثمار، فاذا زاد العرض النقدي سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وعلية يزداد الاستثمار وبالتالي ينتقل منحني الطلب الكلي الى جهة اليمين، وإذا انخفض العرض النقدي ارتفع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي. (الخطيب، 2014، 49)
- 2- العوائد المتوقعة:** عندما تتوقع عوائد عالية من خلال مشاريع الاستثمار سيزيد الطلب على السلع الرأسمالية وينتقل منحني الطلب الكلي نحو اليمين، وعندما تتوقع عوائد منخفضة ينخفض الاستثمار وينتقل منحني (AD) الى اليسار، وان العوائد المتوقعة في الحقيقة تنعكس بتأثير عدد من العوامل. (McConnell, 2002, 46).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

إن الناتج المحلي الإجمالي يعني إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد والتي ينتجها المواطنون المقيمون بالإضافة إلى المواطنين الأجانب خلال مدة زمنية محددة عموماً سنة. (Gregory, 2004, 53). ويُلاحظ من خلال هذا التعريف إن GDP هو المؤشر الأكثر وضوحاً لمستوى النشاط الاقتصادي، وأن أي تطور فيه سينعكس على تطور الدخل القومي National income مما يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

المبحث الثاني: تحليل واقع الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي في العراق

اولاً: تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ويمكن تتبع مسار GDP في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن GDP بلغ (55926.5) مليون دينار عام 1990، ثم انخفض في العام 1991 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (24.09-%)، وذلك بسبب حرب الخليج الثانية، وانعكاس ذلك في دمار البنى التحتية وتوقف المصانع والمعامل عن الإنتاج. وبعد ذلك فقد عاود GDP إلى الارتفاع إلى (50213699.9) مليون دينار عام 2000، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (2001، 1996، 2002) التي سُجل فيها معدلات نمو سنوي سالبة، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي على النفط بعد أحداث أيلول 2001. أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن GDP بلغ (29585788.6) مليون دينار عام 2003 ثم ارتفع إلى (251064479) مليون دينار عام 2018، بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي، ورفع العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن زيادة أسعار النفط وكميائة المصدره. إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام

(2015,2014,2009) التي سُجِّلَ فيها معدلات نمو سنوي سالب، ويعود سبب ذلك إلى أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وعدم إقرار موازنة العام 2014، فضلاً عن تراجع الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق والانخفاض الحاد في أسعار النفط وكمياته المصدرة في 2014 و2015.

ثانياً تحليل الإنفاق الاستثماري الخاص **Investment Spending**:

من خلال تتبع مسار الإنفاق الاستثماري الخاص في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الاستثماري الخاص بلغ (5243.1) مليون دينار عام 1990، ثم أنخفض في العام الاتي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (15.5%)، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تدهور الواقع السياسي والأمني في العراق والحرب التي شهدها العراق، وما تبع ذلك من مقاطعات سياسية مثل فرض عقوبات اقتصادية. وبعد ذلك عاد الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الارتفاع المستمر رغم العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة، حتى وصل في العام 2002 إلى (7477198) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (58.3%)، نتيجة الإجراءات الانكماشية المتخذة من قبل الحكومة (السيطرة على التضخم)، بالإضافة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم عام 1996. (الغالب، 2012، 40).

أما فيما يخص المدة (2003-2018) في الجدول (1) فقد نلاحظ بأن الإنفاق الاستثماري الخاص بدأ بالارتفاع خلال هذه المدة باستثناء بعض الأعوام لأنه اتسم بطروف استثنائية، إذ ارتفع الإنفاق الاستثماري الخاص من (9005771.6) مليون دينار عام 2004 إلى (18082946) مليون دينار عام 2006، بسبب انتهاء العقوبات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط وزيادة كميات الصادرات، فضلاً عن التحسن النسبي في الوضع الأمني في البلد، وهو ما انعكس بدوره على زيادة عائدات النفط. وفي العام 2009 انخفض الإنفاق الاستثماري الخاص بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (38.1%) بسبب أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وبعد ذلك، تراجعت أسعار النفط للانخفاض وسيطرة الإرهاب على بعض مناطق العراق مما أدى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص في العام 2014 بمعدل نمو سالب بلغ (20.3%)، واستمر في التراجع لعام 2015 و2016 بمعدل نمو سنوي سالب بلغا (14.4%) و(12.8%) على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انعكاس الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق منذ بداية العام 2014 والتي تمثلت بالحرب الأخيرة التي تعرض لها العراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط ومن ثم تدهور عائدات النفط التي يعتمد عليها العراق بشكل رئيسي. وبعد التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد وارتفاع أسعار النفط فقد عاود الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الواجهة وسجل معدل نمو سنوي موجب في الأعوام 2017 و2018 إذ بلغا (6.1%) و(10.8%) على التوالي.

جدول (1): تطور الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2018 (مليون دينار)						
السنوات	الناتج المحلي* الاجمالي	معدل النمو السنوي %	النمو المركب %	الانفاق* الاستثماري	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
	1	2	4	5	6	8
1990	55926.5	-		5243.1	-	
1991	42451.6	-24.09		4429.7	15.5-	
1992	115108.4	171.1		10865	145.2	
1993	321646.9	179.4		18850	73.5	
1994	1658325.8	415.5		38939	106.6	
1995	6695482.9	303.7		57248.3	47.0	
1996	6500924.6	-2.9	160.3	98672	72.4	83.1
1997	15093144.0	132.1		634455.52	542.9	
1998	17125847.5	13.4		1265967.8	99.5	
1999	34464012.6	101.2		13231527	945.1	
2000	50213699.9	45.6		14635962	10.6	
2001	41314568.5	-17.7		17939731	22.6	
2002	41022927.4	-0.7		7477198	58.3-	
2003	29585788.6	27.9-		3151168.8	-57.8	
2004	53235358.7	79.9		9005771.6	185.8	
2005	73533598.6	38.1		16291564	80.9	
2006	95587954.8	29.9		18082946	10.9	
2007	111455813.4	16.6		10411889	-42.4	
2008	157026061.6	40.8		23842998	129	
2009	130643200.4	-16.8		14758289	-38.1	
2010	162064565.5	24.05		25716187	74.2	
2011	217327107.40	34.09	15.3	26593885	3.4	29.12
2012	254225490.7	16.9		29181898.1	9.7	
2013	273587529.2	7.6		44974772.2	54.1	
2014	266332655.1	-2.6		35837402.9	-20.3	

	-14.4	30650095		-26.9	194680971.8	2015
	-12.8	26703209.3		1.1	196924141.7	2016
	6.1	28330275.9		14.6	225722375.5	2017
	10.8	31400281.6		11.2	251064479.9	2018
36.4	معدل النمو المركب للمدة 2018-1990		35.03	معدل النمو المركب للمدة 2018-1990		
100.092	متوسط معدل النمو السنوي للمدة 2018-1990		54.5	متوسط معدل النمو السنوي للمدة 2018-1990		

المصدر: الجدول (1) من اعداد الباحث بالاعتماد على:
*جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2018-1990،
** - تم استخراج معدل النمو السنوي وفق المعادلة التالية = (قيمة سنة المقارنة - قيمة سنة الاساس) / قيمة سنة الاساس * 100.

$$r = \left(\frac{p1}{p0} \right)^{\frac{1}{n-1}} - 1 \times 100$$

*** - تم استخراج النمو المركب وفق المعادلة ال التالية

المبحث الثالث: تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار والنتائج المحلي الاجمالي.
أولاً: اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL.
بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (النتائج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و(الاستثمار) كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند الفرق الاول (1) ويتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.
جدول (2): نتائج اختبار أنموذج ARDL لأنموذج الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.	
I(-1)	0.113802	0.147472	0.771686	0.4475	
Y	0.115215	0.019992	5.763068	0.0000	
C	1783893.	1243870.	1.434147	0.1639	
Adjusted R-squared	0.89054	Durbin-Watson stat	1.96165	Prob(F-statistic)	0.0000

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10
يوضح لنا الجدول (2) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرين (Y, I) إذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (I) درجة ابطاء واحدة* أما المتغير المستقل (Y) فلا توجد له فترة ابطاء زمني وقد اظهرت نتائج اختبار (Adjusted R-squared) بأن الدخل Y كمتغير مستقل قد فسر (89%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (I)، وأن (11%) تعود الى عوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.0000)، وتدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات-D (W) التي بلغت قيمتها (1.96165) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي .

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:

لاختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين (النتائج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و(الاستثمار) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test, كما في الجدول التالي:-

جدول (3): نتائج اختبار الحدود Bound Test لأنموذج الانفاق الاستثماري

الاختبار الاحصائي المستخدم	القيمة المحسوبة	(عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	12.86945	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	10 Bound	11 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ من خلال الجدول (3) أعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتمسبة بلغت (12.86945) وهي ايضا أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.16)، (3.62) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل. ثالثا: اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد.

ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الاجل، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ (UECM)، والجدول ادناه يوضح ذلك.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل ARDL لأنموذج الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
Y	0.115215	0.019992	5.763068	0.0000
C	1783893.	1243870.	0.0000000	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.886198	0.137239	-6.457323	0.0000

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

نلاحظ من خلال الجدول (4) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير، اذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (I) و(Y) اي عند زيادة الدخل (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار (I) بمقدار (0.11) وحدة، عند مستوى معنوية (Prob=0.0000) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة). وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جدا ويرجع سبب هذا الانخفاض الى الواقع السياسي والامني في العراق، اذ شهدت هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي يتمثل بالحروب التي شهدها العراق وما تبع ذلك من مقاطعات سياسية كفرض العقوبات الاقتصادية، التي ادى الى اعتماد سياسات اقتصادية خاطئة ادت الى تحويل الانفاق الاستثماري الى إنفاق استهلاكي.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-0.886198) سالبة ومعنوية وباحتمال (0.0000 = Prob) وهذا يدل على وجود علاقة توازنه في الاجل القصير بين المتغيرين (I) و(Y) باتجاه علاقة توازنه في الاجل الطويل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (88%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في (I) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، وان معامل تصحيح الخطأ مرتفع نسبيا ومقبول باتجاه العودة الى الوضع التوازني، بمعنى ان الاستثمار يستغرق حوالي (1,13) سنة باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

رابعاً: اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل).

هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي:-

جدول (5): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل لأنموذج الانفاق الاستثماري

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
Y	0.130011	0.009886	13.15052	0.0000
C	2012975.	1381113.	1.457502	0.1574

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (5) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل اذ يوضح الجدول بان هناك علاقة طردية بين (Y) و(I) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يمثل فيه الانفاق الاستثماري الحكومي غالبية الاستثمار، اي عند زيادة Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (I) بمقدار (0.13) وحدة، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وعند مستوى احتمالية معنوي جدا (Prob=0.0000)، وهذه النسبة تعد منخفضة دون مستوى الطموح بالنسبة الى إمكانيات الاقتصاد العراقي، وهذا يرجع الى الظروف غير الطبيعية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طيل فترة الدراسة والتي تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال والتي لم تعطي الفرصة الكافية لتخصيص نسبة أكبر من الناتج للاستثمار. وفي السابق من خلال تقدير معلمات الاجل القصير في جدول (4) تبين أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي، وان هذه العلاقة الطردية في الاجل القصير سوف تستمر في الاجل الطويل، بين (I) و(Y) اي كلما زاد الدخل يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

خامسا: اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة.

لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي: -

1- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي **Serial Correlation LM Test**: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

جدول (6): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM لأنموذج الانفاق الاستثماري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.092880	Prob .F(2,23)	0.9116
Obs*R-squared	0.224331	Prob. Chi-Square(2)	0.8939

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**.

يوضح لنا الجدول (6) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.9116) Prob =) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب تقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

2- اختبار مشكلة اختلاف التباين **Heteroskedasticity Test (ARCH)**: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي: -

جدول (7): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH لأنموذج الانفاق الاستثماري

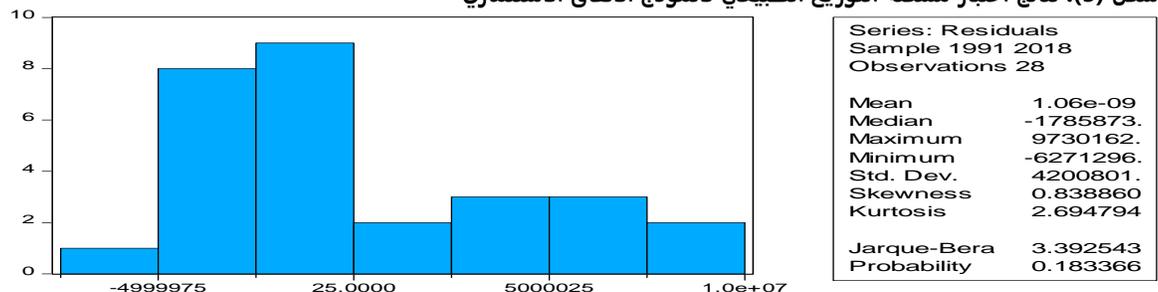
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.115262	Prob .F(1,25)	0.7371
Obs*R-squared	0.123912	Prob. Chi-Square(1)	0.7248

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**.

يوضح لنا الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية تبلغ (0.7371) Prob=) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتغيرات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتغيرات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

3- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي **Histogram-Normality Test**: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي: -

شكل (3): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لأنموذج الانفاق الاستثماري



الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**.

يوضح لنا الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob=0.183366) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج النموذج ARDL.

الاستنتاجات والمقترحات أولاً: الاستنتاجات:

- 1- اتسم الانفاق الاستثماري بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث لعدة عوامل منها تذبذب أسعار النفط عالمياً وانعدام الاستقرار الأمني.
- 2- انخفاض الميل الحدي للاستثمار إذا بلغ 0.13 وهي نسبة منخفضة لم تصل الى مستوى الطموح بسبب انعدام الامن والاستقرار السياسي والفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية من أهم المعوقات التي أدت الى انخفاض الميل الحدي للاستثمار.
- 3- أظهر اختباراً جذر الوحدة القياسي سكون المتغير المستقل (الدخل) والمتغير التابع (الانفاق الاستثماري)، عند الفرق الأول.
- 4- كشفت لنا نتائج اختبار الحدود Bounds Test بان هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الاجل بين الدخل والانفاق الاستثماري.
- 5- كشفت لنا المعلمات المقدره طويلة الاجل ان العلاقة بين المتغير المستقل (الدخل) والمتغير التابع (الانفاق الاستثماري)، طرديه وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
- 6- بين أنموذج ARDL ان إشارات معلمات الاجل القصير كانت موجبة عند قيم احتمالية معنوية مما يفسر التأثير الطردي للأنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير.
- 7- أكدت نتائج الاختبارات التشخيصية ان نتائج أنموذج ARDL واقعية ويمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق.

ثانياً: المقترحات:

- 1- زيادة التخصيصات الاستثمارية والذي سيعمل على تخليص الاقتصاد العراقي من حالة الضعف والتراجع الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.
- 2- ضرورة قيام الدولة بتشريع القوانين اللازمة لتفعيل الاستثمار كقوانين حماية المنتج الوطني ومنع الإغراق ودعم الصادرات والقوانين التجارية.
- 3- تحسين أداء السياسات المالية والنقدية والتجارية بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- 4- ترشيد الانفاق الاستهلاكي إذا لابد ان تكون السياسة الأنفاقية للدولة قائمة على أساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة أكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى توسع الطاقات الإنتاجية ويسارع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية.

- 1- الافندي، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الاميين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013.
- 2- الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى، 2014.
- 3- داغر، محمود محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
- 4- معله، حلوب كاظم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار امل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2017.
- 5- مندور، احمد محمد، ناصف، ايمان عطية، وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004.
- 6- الوادي، محمود حسين، العساف، احمد عارف، صافي، وليد احمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 7- ثانياً: تقارير سنوية:

- 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات 1990-2018.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

- 1- N. Gregory Mankiw, Harvard University Publisher: South, Western, 2004.
- 2- McConnell, C. R., Brue, S. L., & Flynn, S. M. (2002). *Economics: Principles, problems, and policies* (p. 896). New York: McGraw-Hill/Irwin.